

أثر السياق في تحديد المعنى

الأستاذ: حدوارة محمد

جامعة ابن خلدون، تيارت- الجزائر

ازدهرت الدراسات الدلالية في القرن العشرين و عرفت العديد من مناهج التحليل اللساني، وكان المنهج السياقي أحد هذه المناهج. إذ لم تكن نظرية السياق نظرية كسائر نظريات اللغة فحسب، بل هي ذات علاقة وطيدة بحقيقة اللغة الإنسانية، التي لا يمكن استنباط الدلالة فيها إلا في ضوء السياق، الذي تنتج فيه وحداتها.

1. دلالة السياق على الحذف:

من أهم الأبواب التي يلاحظ فيها دور السياق، باب الحذف، حيث تدل القرائن الواردة فيه على المعنى المحذوف، وقد قسمت العرب دلالة الألفاظ على المعاني، إلى أقسام ثلاثة:

الأول: أن يكون المعنى مساوياً للفظ.

الثاني: أن يكون اللفظ زائد عن المعنى فاضلاً عنه.

الثالث: أن يكون المعنى زائداً على اللفظ. أي أنه لفظ موجز يدل على معنى طويل على وجه الإشارة و اللمحة، و المعتبر في الإيجاز» أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير، دلالة واضحة ظاهرة، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمطته»⁽¹⁾.

ولقد تحدث "ابن جني" عن الحذف و فصل فيه القول، بما يبيّن إدراكه لأهمية السياق في استنباط المعاني المحذوفة، فلقد «حذفت العرب الجملة، و المفرد، و الحرف، و الحركة، و ليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه...، فأما الجملة، فنحو قولهم في القسم: و الله لا فعلت، و تا الله لقد فعلت، و أصله: أقسم بالله، فحذف الفعل و

1- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، شرح و تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة و مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، ط 1، 969م، ص 199 - 200.

الأستاذ: حدوارة محمد

الفاعل، و بقيت الحال . من الجار و الجواب . دليلاً على الجملة المحذوفة، وكذلك الأفعال في الأمر، والنهي، والتحضيض...، وكذلك الشرط في نحو قوله: النَّاسُ مجزيون بأفعالهم، إن خيراً فخييراً، وإن شراً فشرأ، أي أنّ فعل المرء خيراً جزي خيراً، وإن فعل شراً جزي شراً»⁽²⁾.

و ممّا ورد فيه الحذف و دلّ عليه الدليل، قول الله ﷻ: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: الآية : 60]، أي فضرب فانفجرت، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: الآية: 196]، و المقصود بدليل السياق، الذي وردت فيه الآية، فحلف فعليه فدية، حيث تقدم النهي عن الحلف⁽³⁾، و من حذف الاسم حذف المضاف في مثل قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: الآية: 19]، أي كدوران عين الذي يغشى عليه الموت، و من ذلك . أيضاً . حذف المضاف إليه، في مثل قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: الآية: 2]، أي من قبل ذلك و من بعده⁽⁴⁾.

و ممّا قدر فيه حذف المضاف . أيضاً . قوله تعالى: ﴿و السَّمَاءِ وَ الطَّارِقِ﴾ [الطارق: الآية: 1]، يقول "ابن خالويه": «فإن سأل سائل فقال: ... لم جاز الإقسام أن يقع بغير الله ﷻ ؟، فقل: التقدير: ورب السماء، ورب الفجر، فحذف المضاف، و أقيم المضاف إليه مقامه»⁽⁵⁾، و نحو ذلك كثير في القرآن الكريم.
و ممّا ورد فيه الحذف من الشعر قول "ذي الرمة":

فلما لبسنا الليل أو حين نصبت ✂ له من خذا أذاها وهو جانح

2- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 306.

3- المصدر السابق، ج 2، ص 361.

4- المصدر السابق، ج 2، ص 363.

5- ابن خالويه، إعراب ثلاثون سورة من القرآن الكريم، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د ت ط، ص 54.

أثر السياق في تحديد المعنى

أي: حين أقبل⁶، و ذلك في حديثه عن حمر الوحش، أما خذا الأذن، فهو استرخاؤها، والقاعدة الأساسية في ذلك « أنّ الدليل إذا قام عليه شيء، كان في حكم الملفوظ به، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله»⁷.

و يبيّن "ابن جني" بعض المواضع التي لا يجوز فيها الحذف، لما قد يدخل من اللبس في الدلالة على المعنى المقصود، فمن الأسباب المانعة لحذف الموصوف مثلاً في بعض المواضع، ما يمكن أن يوجد من اللبس وعدم البيان بسبب الحذف « ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أنّ المرور به إنسان دون رمح، أو ثوب، أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك، كان حذف الموصوف، إنّما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلّما استهم الموصوف، كان حذفه غير لائق بالحديث»⁸.

وقد تحذف الصفة . أيضاً . إذا دلّت الحال عليها « فأما إن عريت من الدلالة عليها، من اللفظ أو من الحال، فإنّ حذفها لا يجوز، ألا تراك لو قلت: ... رأينا بستاناً، وسكت، لم تفد بذلك شيئاً، لأنّ هذا ونحوه ممّا لا يعرى منه ذلك المكان، وإنّما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما ذكرت، فإن لم تفعل كلفت علم ما لم تدل عليه، وهذا لغو في الحديث وجور في التكليف»⁹.

و غرض أهل العربية من الحذف، السعي إلى الاختصار والإيجاز، ما لم يؤد إلى اللبس، ومن العوامل المساعدة على ذلك، الأحوال المختلفة التي تحيط بعملية الكلام، فالمحذوف إذا دلّت الدلالة عليه، كان في حكم الملفوظ به، « من ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض، ثمّ أرسله، فتسمع صوتاً، فتقول: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، ف(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أنّ دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف في يده: زيداً

6- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 365.

7- المصدر السابق، ج 2، ص 343.

8- المصدر السابق، ج 2، ص 366.

9- المصدر السابق، ج 2، ص 371.

الأستاذ: حدوارة محمد

أي اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به⁽¹⁰⁾، ممّا يساعد على تحديد الفعل بالنظر إلى الأحوال الواردة في سياق الكلام.

و من ذلك . أيضاً . أنك إذا « أومأت إلى رجلٍ و فرس فقلت: كلم هذا هذا، فيم يجب، لجعلت الفاعل و المفعول، أيهما شئت، لأنّ في الحال بياناً لما تعني، وكذلك قولك ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة»⁽¹¹⁾.

و نبه "ابن جني" إلى أنّ سياق الحال غير كاف دوماً لتحديد المعاني، فليس كلّ حكاية تروى لنا، و لا كلّ خبر ينقل إلينا، يشفع به شرح الأحوال التابعة له، المقترنة به⁽¹²⁾.

2. أهمية السياق في تحديد المعاني النحوية:

من المعلوم أنّ تحديد وظيفة الكلمة في الجملة، لا يتم إلاّ بعد تظافر مجموعة من القرائن المختلفة، لفظية كانت أو معنوية، و «لذلك يمكن إعراب الكلمة الخالية من العلامة الإعرابية، بحيث لا تظهر فيها علامة على الإطلاق، و إعرابها في هذه الحال لا تقوم به العلامة، و لا تدل عليه، وإنّما الذي يدل عليه فهم قرينة السياق التي تصب فيها من كلّ القرائن»⁽¹³⁾.

و إن كانت العلامة الإعرابية ظاهرة، فإنّ ذلك لا يعني إهمال النظر في مدلول الكلمة . الذي يستفاد من السياق . على تحديد المعاني النحوية، التي يمكن أن تدل عليها، و يكفي في ذلك أن تعلم أنّ الاسم المرفوع صالح لأن يكون فاعلاً، أو نائب فاعل، أو اسم كان، أو مبتدأ، أو خبر، أو تابعاً مرفوعاً...، فالاسم المرفوع محتمل لكلّ معنى من المعاني السابقة، فإذا نظر إليه من خلال السياق الوارد فيه، فإنّه لن يفيد إلاّ معنى واحد، تحدده القرائن اللفظية، و المعنوية و الحالبة⁽¹⁴⁾.

10- المصدر السابق ، ج 1، ص 284 – 285.

11- المصدر السابق ، ج 1، ص 35.

12- المصدر السابق ، ج 1، ص 246.

13- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص 300.

14- انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 165.

أثر السياق في تحديد المعنى

3. التضمين وعلاقته بالسياق:

لقد أشار "ابن جني" إلى مسألة التضمين، حيث تحل الأفعال و الأسماء، والحروف (حروف المعاني)، محل غيرها مع قرينة قولية أو حالية، تشير إلى المعنى الذي استعمل¹⁵، وكثيراً ما يتضح مجال التضمين مع حروف المعاني بوجه خاص، وفي حروف الجر بوجه أخص، و مثال ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: الآية: 14]، أي مع الله، وأنت لا تقول: سرت إلى زيد، أي معه، لكنه إنَّما جاء (من أنصاري إلى الله) لما كان معناه: من ينضاف في نصرتي إلى الله، فجاز لذلك أن تأتي هنا وكذلك قوله ﷻ: ﴿هَلْ لَكَ إِلِي أَنْ تَرْكَبِي﴾ [النازعات: الآية: 18]، وأنت إنَّما تقول: هل لك كذا، لكنه لما كان على هذا دعاء منه¹⁶، صلى الله عليه وسلم، صار تقديره، أدعوك وأرشدك إلى أن تركبي، وعليه قول "الفرزدق":

كيف تراني قالياً مجني ﷻ أضرب أمري ظهره للبطن.
قد قتل الله زياداً عني

لما كان معناه (وقد قتله) قد صرفه عداه بعن¹⁷.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول "القحيف العقيلي":

إذا رضيت علي بنو قشير ﷻ لعمرو الله أعجبي رضاها

أراد: عني، و وجهه: إنَّها إذا رضيت عنه أحبته و أقبلت عليه، فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)، وكان "أبو علي" يستحسن قول "الكسائي" في هذا، لأنَّه قال: لما كان (رضيت)، عدى (رضيت) بـ(علي) حملاً للشيء على نقيضه، كما يحمل نظيره¹⁸، و مثل البيت السابق قول "دوس بن غسان":

إذا ما امرؤ ولي علي بوذّه ﷻ وأدبر لم يصدر بإدباره ودي

15- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط 3، 1983، ص 218.

16- دعاء موسى عليه السلام لفرعون.

17- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 309 – 310.

18- المصدر السابق، ج 2، ص 311.

الأستاذ: حدوارة محمد

أي: عني، ووجهه أنه إذا ولي عنه بوده فقد استهلكه عليه، كقولك: أهلكت علي مالي، وأفسدت علي ضيعتي⁽¹⁸⁾.

وَمَا يلاحظ فيه التضمين، من خلال القرائن الواردة في السياق، قول "عنتره بن شدّاد" في معلقته⁽¹⁹⁾:

بطل كأن ثيابه في سرحة ۞ يحذى نعال النسب ليس بتوأم

أي: على، و جاز ذلك من حيث كان معلوماً أنّ ثيابه لا تكون في داخل سرحة⁽²⁰⁾، لأنّ السرحة لا تنشق فتستودع الثياب، و لا غيرها و هي بحالها سرحة، فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى. و ليس كذلك قول النَّاس: فلان في الجبل، لأنّه قد يمكن أن يكون في غار من أغواره... فلا يلزم أن يكون عليه⁽²¹⁾22، فلا يمكن أن نحكم بوجود التضمين إلاّ إذا دلّت دلالة عليه في الكلام.

و لذلك يرى "ابن جني" أنّ التضمين لا يكون في جميع الأحوال، و إنّما يكون «في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، و المصوغه له، فأما في كلّ موضع و على كلّ حال فلا، ألا ترى أنّك إذا أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيداً، لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، و أنت تريد: معه، و أن تقول: زيد في فرس، و أنت تريد: عليه، و زيد في عمرو، و أنت تريد: عليه في العداوة، و أن تقول: رويت الحديث بزيد، و أنت تريد: عنه، و نحو ذلك ممّا يطول ويتفاحش»⁽²²⁾.

و من أمثلة التضمين أيضاً، قول الله تعالى: ﴿ ۝ وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ۝ ﴾ [طه: الآية: 71]، أي عليها⁽²³⁾24، و قوله أيضاً: ﴿ ۝ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ۝ ﴾ [البقرة: الآية: 187]، و«أنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، و إنّما تقول رفثت بها

19- المصدر السابق ، ج 2، ص 311.

20- الزرزوني، شرح المعلقات السبع، دار الآفاق، الجزائر، د ت ط، ص 112.

21- السرحة: الشجرة العظيمة.

22- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 312-313.

23- المصدر السابق، ج 2، ص 308.

24- المصدر السابق ، ج 2، ص 307.

أثر السياق في تحديد المعنى

أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت ب(إلى)، كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت ب: (إلى) مع الرفث إذاناً وإشعاراً أنه بمعناه»⁽²⁴⁾25.

وبيّن "ابن جني" أنه وجد «في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعلّه لو جمع أكثره لا جميعه، لجاء كتاباً ضخماً»⁽²⁵⁾26، والأصل الذي تنبني عليه فكرة التضمين في اللغة، «أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بأخر فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»⁽²⁶⁾27، ويوقف على ذلك من خلال السياق.

4. دور السياق في تخصيص الصفة بالموصوف:

أشار "ابن جني" إلى أنّ كثيراً من الصفات قد تتحدد في الدلالة على أشياء مختلفة، لا يتغير لفظها في كلّ منها، وذلك مثل: «اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة، نحو: رجل علامة، وامرأة علاّمة، ورجل نسّابة و امرأة نسّابة، ورجل هُمزة مُرّة وامرأة هُمزة مُرّة...، وهو كثير، وهو أنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي، وإتّما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، سواءً كان ذلك الموصوف مذكراً أو مؤنثاً»⁽²⁷⁾28، وعليه فإنّ تخصيص الصفة بأحد النوعين (الجنسين)، مرجعه إلى السياق الذي ترد فيه الصفة.

وقد يجتمع المذكر والمؤنث في الصفة المذكورة، «وذلك نحو: رجل خصم وامرأة خصم، ورجل عدلّ وامرأة عدلّ، ورجل ضيف وامرأة ضيف، ورجل رضا وامرأة رضا، وكذلك ما فوق الواحد نحو: رجلان رضا، وعدل، وقوم رضا وعدل»،⁽²⁸⁾29 ولا يمكن

25- المصدر السابق ، ج 2، ص 308.

26- المصدر السابق ، ج 2، ص 310.

27- المصدر السابق ، ج 2، ص 308.

28- المصدر السابق ، ج 2، ص 201.

29- المصدر السابق ، ج 2، ص 202.

الأستاذ: حدوارة محمد

تخصيص الصفة في مثل هذه الحالة، إلا بالنظر إلى السياق، نظراً لاحتماها جميع الأوجه، وهذا سببه المشترك اللفظي لتوارد المعاني المختلفة على اللفظة الواحدة، وقد يكون ذلك في غير الصفة . أيضاً . مثل كلمة الفُلك للدلالة على المفرد والجمع، حسب السياق الذي ترد فيه، « أَلَّا ترى أنّ قوله عزّ اسمه: ① في الفُلكِ المشحون ﴿﴾] الشعراء: الآية: [119]، يدل على أنه واحدٌ، وقوله تعالى: ② حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الفُلكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴿﴾ [يونس: الآية: 22]، فهذا يدل على الجمعية»⁽²⁹⁾30 .

5. تخصيص معاني الصيغ التي تحتمل أكثر من دلالة:

تظهر أهمية السياق . أيضاً . في التمييز بين معاني الصيغ الصرفية التي تحتمل أكثر من مدلول، لأنّ « الصيغ أيضاً صالحة لهذا التعدد والاحتمال، ويكفي أن ننظر في معنى صيغة مثل (أفعل) لتجد أنّ معناها يكون للتعددية وصادفة الشيء على صفة، والسلب و الإزالة...، كما أنّك ستجد (فعل) للتكثير، ونسبة الشيء إلى أصل الفعل، والتوجيه إلى الشيء، وقبول الشيء...»⁽³⁰⁾31 .

و إذا نظرنا إلى صيغة (فاعل) باعتبارها مبنى غير موضوع في سياق متصل، فإننا سنرى أنّها صالحة لمعنيين:

أ- اسم فاعل من فعل، مثل: كتب . كاتب (اسم فاعل).

ب- الأمر من فاعل مثل: كاتب . كاتب (صيغة أمر).

فالكلمة المفردة (كاتب) ساكنة الآخر صالحة للمعنيين جميعاً، وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد أن نبحث عن القرائن التي تخصص استعمال الكلمة بأحد المعنيين دون الآخر⁽³¹⁾32 .

و عليه فإنّ « المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد.

30- المصدر السابق ، ج 2، ص 101.

31- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 164.

32- المرجع السابق، ص 147.

أثر السياق في تحديد المعنى

مادام غير متحقق بعلامة ما في السياق، فتحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه، وتحدده القرائن اللفظية، والمعنوية والحالية، على السواء»⁽³³⁾.

وقد تنبه "ابن جني" إلى هذا، ويتجلى ذلك من خلال حديثه عن وجود تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين، في اسم الفاعل والمفعول من (افتعل، ممّا عينه معتلة، أو ما في تضعيف، فمثال الأول لفظة (مختار) التي قد تدل على اسم الفاعل، نحو: أنت مختار، أو اسم المفعول، نحو: ثوب مختار⁽³⁴⁾، ومثال الثاني: لفظة معتد، نحو: أنا معتد لك (اسم فاعل)، وهذا أمر معتد به (اسم مفعول)⁽³⁵⁾، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

صيغة (افتعل)		
مضعفة	معتلة العين	
معتد (معتدّد)	مختار (مختير)	اسم فاعل
معتد (معتدّد)	مختار (مختير)	اسم مفعول

ولا ريب في أنّ تحديد المراد من كلّ صيغة، لا يكون إلاّ من خلال السياق الذي ترد فيه.

وبيّن "ابن جني" أنّ « ما يخرج إلى لفظ واحد من أصلين مختلفين كثير، ولكن هذا مذهبه وطريقه، فاعرفه وقسه»⁽³⁵⁾.

ولقد استعمل أهل العربية صيغة موضع أخرى، حيث تخرج الصيغة على أصل دلالتها، للدلالة على معنى آخر يحدده السياق اللغوي الذي ترد فيه، من ذلك أن تدل صيغة المفعول على معنى الفاعلية، وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مَوْسَى

33- المرجع السابق، ص 163.

34- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 346.

35- المصدر السابق، ج 2، ص 103 – 104.

36- المصدر السابق، ج 2، ص 107.

الأستاذ: حدوارة محمد

مَسْحُورًا ﴿٣٧﴾ [الإسراء: الآية: 101]، أي ساحراً، حيث دلّت صيغة المفعول على معنى الفاعل⁽³⁷⁾، وقد يأتي المفعول بلفظ الفاعل، فتقول: سرّكتم، أي مكتوم⁽³⁸⁾.

و نبه "ابن جني" إلى ذلك بقوله: «ألا تراهم قالوا: في قول الله ﷻ: ﴿١﴾ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴿٢﴾ [الطارق: الآية: 6]، أنّه بمعنى مدفوق...، وكذلك قوله تعالى: ﴿١﴾ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴿٢﴾ [هود: الآية: 43]، أي لا عصمة، و ذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، فمن هذا قبل: أنّ معناه: «ي معصوم»⁽³⁹⁾.

و الأساس في هذا التوجيه عند "ابن جني"، أنّ «ذو الشيء قد يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً... و على هذا قول الله تعالى: ﴿١﴾ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿٢﴾ [الحاقة: الآية: 21]، أي ذات رضا، فمن هذا صارت بمعنى مرضية»⁽⁴⁰⁾.

ولذلك فإنّنا نلجأ إلى السياق في تحديد المعاني الصرفية الدقيقة لتجاوز مشكلة الغموض التي يمكن أن تطرأ على دلالات بعض الصيغ، إذن فالسياق أحد أهم الوسائل التي يستعان بها في إيضاح معاني الكلمات التي تحمل أكثر من توجيه⁽⁴¹⁾.

و من الواضح أنّ الجوانب التي تطرق فيها "ابن جني" إلى الدلالة السياقية بالمعنى الاصطلاحي الدقيق. الذي يشير إلى تأثير دلالة الكلمة بغيرها من الوحدات التي تجاورها في السياق ذاته قليلة، و تتجلى بالأساس في إشارته إلى المشترك اللفظي حيث يحتمل اللفظة أكثر من دلالة، وكذا إشارته إلى الفروق التي يمكن أن تلاحظ بين معاني الصيغ التي تنير اللبس لاحتمالها أكثر من توجيه.

و لكن هناك جوانب عديدة تؤكد إدراك "ابن جني" لأهمية السياق، و دوره الوظيفي في اللغة، حيث نبه إلى ضرورة مراعاة الأحوال التي يرد فيها الكلام و ما

37- أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن، مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط 7، ج 2، ص 30.

38- ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة العربية و سنن العربية في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط 1، 1993، ص 220 - 221.

39- ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 152.

40- المصدر السابق، ج 1، ص 153.

41- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 208.

أثر السياق في تحديد المعنى

يصاحبه من أحداث مختلفة، كحركات بالأيدي، وإشارات بالوجه، فرب كلام لا يكفي فيه النقل والسماع فحسب، بل لابد فيه من المشاهدة والحضور أو ما يقوم مقامهما، ممّا يوضح الأحوال التي نشأ فيها الكلام، كما أشار إلى أهمية، النبر والتنغيم في توجيه المعاني بحسب السياق الذي ترد فيه، فقد تكون نغمة الكلام دالة على التعظيم أو الاحتقار...

وقد يكون مطل الحرف و مدّه قبل انتهاء الكلام، دالا على التذكر واستحضار المعاني، وأشار إلى مسألة التضمين في اللغة حيث يقع الفعل موقع صاحبه، ولا يوقف على ذلك إلا من خلال القرينة المستصحبة للفعل، وغالباً ما يكون الحرف الذي يتعدى به الفعل الأصلي، دالاً عليه.

وتحدث عن مسألة الحذف في اللغة، حيث يقدر المحذوف . مفرداً كان أو جملة . بالنظر إلى القرائن المختلفة الواردة في سياق الكلام، لفظية كانت أو معنوية، أو حالية، وأشار إلى عدم جواز الحذف إذا كان سبباً في غموض المعنى، فذلك يتنافى مع البيان والوضوح الذي ترمي إليه اللغة، وأكد أيضاً على أهمية مراعاة السياق في تحديد المعاني المستفادة من المجاز اللغوي، فقد يُكتفى بالسبب من المسبّب أو العكس، ولا يمكن تحديد كلّ منهما إلا بالنظر إلى السياق العام للكلام، ونبه أيضاً إلى أنّ بعض الحروف إذا ضامها طارئ من اللفظ قد يتغير معناها، بحيث لا تدل على المعنى الأصلي لها ولكن على معنى جديد تحدده قرائن السياق المختلفة، وتحدث . أيضاً . عن الصفات المشتركة التي لا تتغير ألفاظها مع الذكر والأنثى، حيث يستعمل بعضها مذكراً دائماً وبعضها الآخر مؤنثاً دائماً، بل وقد تكون صالحة لوصف المذكر والمؤنث، والمفرد والجمع على حد سواء، وتخصيص كلّ منها بالدلالة المقصودة لا يستبان إلا من السياق نظراً لاتسامها بتعدد الأوجه.